المتدنّية الذين أصبحوا يدفعون أربعة اضعاف ما يدفعه المستأجر الاسرائيلي عن القيمة التأجيرية ودفعهم الى النزوح عن المدينة، مع العلم بأن غالبية اليهود تملك بيوتها الخاصة التي تبيعها الحكومة لهم على أقساط طويلة المدى.

وخلال السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦ ارتفع سعر الضريبة البلدية بحوالى ٣٢٠ بالمئة، ممّا دفع السكان والغرفة التجارية الى الاحتجاج والمطالبة بضرورة تخفيضها بما يتناسب وأحوال السكان المعيشية، وخاصة في ظل الخدمات المتدنية التي تقدّمها البلدية الى الاحياء العربية في المدينة[٢١].

وقامت السلطات البلدية، من أجل الحصول على حصيلة ضريبية مرتفعة، بتصنيف شوارع ومناطق مدينة القدس الشرقية بصورة مجحفة وغير عادلة؛ اذ ساوت بين المناطق التجارية وصنّفت جميع الشوارع والأزقة والممرات في المنطقة الأولى.

وبصورة عامة، فقد ساهمت الضرائب الباهظة المقررة على السكان العرب في القدس في بروز الظواهر التالية:

- هروب المصانع والمشاغل العربية الى خارج حدود البلدية، تلافياً لدفع الضرائب الباهظة.
- التشجيع على بيع الممتلكات داخل الحدود البلدية، وبخاصة تلك التي لا تدر دخلاً سنوياً، واقفال المحلات التجارية، أو تحويل محل عملها الى مكان آخر.
- تفضيل السكان العرب السكن خارج حدود البلدية هروباً من الضريبة البلدية.
- الحدّ من تشييد أبنية جديدة، أو ترميم البناء القديم. ويخدم ذلك السياسة الاسرائيلية الهادفة الى الحدّ من تزايد السكان العرب في القدس[٢٢].

والخلاصة التي يخرج بها أي متتّبع للأوضاع في القدس العربية، والتي لا ينكرها المسؤولون في البلدية، هي ان الخدمات البلدية في القدس العربية، من فتح شوارع وتعبيدها وتصليحها وانارتها والتنظيفات العامة والمجاري والمدارس وخلافها من الخدمات المختلفة، هي خدمات محدودة جداً بالنسبة الى الخدمات الواسعة التي تقدّمها البلدية الى السكان اليهود في القدس الغربية. وأي تحسين في الخدمات البلدية لعرب القدس جاء نتيجة ثانوية لبرامج الاسكان اليهودي[٢٣]. ويقدم المسؤولون في البلدية تبريراً لذلك على النحو التالي:

يرجع رئيس البلدية تيدي كوليك ذلك الى عدم حصوله على الأغلبية المطلقة في المجلس البلدي، ممّا يجعله عاجزاً عن تنفيذ برامج التطوير ومشاريع الانماء المطلوبة لصالح المدينة وسكانها[٢٤]. كما تضع البلدية مبرراً آخر للاهمال في تقديم الخدمات الى المجتمع العربي في القدس، يقوم على منحه نوعاً من الحرية والاستقلال الثقافي، والاجتماعي، في حين يعلم هؤلاء بأن مثل هذا الاستقلال يحتاج الى السيادة العربية والتمويل؛ وهذان العنصران مفقودان تحت الادارة الاسرائيلية[٢٥].

التضييق على شركة الكهرباء العربية في القدس قصد تصفيتها: تعتبر شركة كهرباء القدس أكبر مؤسسة اقتصادية عربية في الضفة الفلسطينية. وتساهم في ادارتها بلديات القدس ورام الله والبيرة وبيت لحم وبيت ساحور. وبدأت السلطات الاسرائيلية سعيها الى حل الشركة بعد ضمّ المدينة مباشرة؛ اذ قرّرت اعتبار الشركة مسجلة، تلقائياً، بموجب القوانين الاسرائيلية في ١٩٦٧/٦/٢٨ خلافاً لمقتضيات القانون الدولي[٢٦]. وفي الرابع من آذار (مارس) ١٩٨٦ أقدمت على ابعاد